مكانة التمكين الاقتصادي للشباب الجزائري ضمن السياسات الحكومية

The Status of Economic Empowerment of Algerian Youth within Government Policies

نبيلة عدان

جامعة الجزائر3، الجزائر، addane@yahoo.com

تاريخ الإستلام: 2018/11/18 تاريخ قبول النشر: 2018/12/17

ملخص:

يعتبر تمكين الشباب لسوق العمل والمشاركة في الحياة الاقتصادية من الأولويات الملحة التي تتصدر لائحة الأجندات التنموية للدول، وعلى غرار الجزائر فقد طرحت هذه القضية كضرورة لمسايرة الركب العالمي ولتشجيع روح المقاولاتية، وبرزت كآلية من آليات الدولة للنهوض بالوضع الاقتصادي وللتقليل من متلازمتي البطالة والهجرة، عن طريق إدماج الشباب في سوق العمل بأدوات أكثر مرونة وحيوية، خصوصا إذا ما أخذنا بعين الاعتبار أن الشباب أصبح يشكل الرقم الأصعب في معادلة التنمية، لأجل ذلك فإن إنعاش الاقتصاد وخلق تنمية مستدامة يقتضي تعزيز فرصهم الاقتصادية. ومن هذا المنطلق تسعى هذه الدراسة للتعرف على مكانة الشباب في ظل السياسات المتبعة، ودور الآليات المستحدثة في تسهيل إدماجهم في الحياة الاقتصادية، ومساهمتها في تصحيح الاختلالات التنموية.

الكلمات المفتاحية: التمكين الاقتصادي؛ الشباب؛ المقاولاتية؛ الجزائر.

Abstract:

The issue of the youth empowerment to the labor market and to participate in economic life is considered as one of the urgent priorities that tops the list of development agendas of countries, like Algeria this issue was presented as a necessity to keep pace with the world and to encourage entrepreneurship, and emerged as a mechanism to promote the economic situation to reduce the syndrome of unemployment and migration, by integrating youth with more flexible and vital tools, especially given that youth have become the most difficult number in the development equation, for this reason the revival of the economy and the creation of sustainable development require the enhancement of their economic opportunities. In this context, this study seeks to recognize the status of youth through the policies followed, and the role of the mechanisms developed in facilitating their inclusion into economic life, and their contribution in correcting developmental imbalances.

Keywords: Economic Empowerment; Youth; Entrepreneurship; Algeria

* المؤلف المرسل: نبيلة عدان، addane@yahoo.com

مقدمة:

أدى السقوط الحر لأسعار النفط سنة1986 لاختلالات جوهرية على جميع المستويات وقوض عملية التنمية، وكشف عن هشاشة النهج الاقتصادي السائد، فانتهجت الدولة تعديلات متعلقة بإعادة هيكلة المؤسسات وتطهيرها ماليا، مما جعل المؤسسات تدريجيا غير منتجة خاصة في ظل نقص الاستثمارات مع ضخامة اليد العاملة فيها، فشرعت الجزائر بداية التسعينات في إصلاحات اقتصادية تماشيا ومتطلبات التحولات العالمية، فكان الانتقال من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد سوق كبديل عن فشل الأسلوب السابق، فرض هذا التغيير وطرح العديد من الرهانات خصوصا بعد تفتيت المؤسسات العمومية وتشجيع الخوصصة وإحالة الآلاف من العمال نحو البطالة.

اتجهت الدولة الجزائرية فترة التسعينيات إلى إعادة التفكير في سياسياتها الاقتصادية المنتهجة، والبحث عن آليات لتقنين التحول وإشراك فاعلين آخرين في عملية التنمية، على غرار الشباب وهذا ما برز جليا من خلال سياسات دعم وترقية العمل المقاولاتي، وتحفيز الاستثمار لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي من شأنها المساهمة في إعادة إدماج الشباب البطال والتقليل من نسب البطالة التي فاقت نهاية سنة 1999 نسبة 29%(شيبي،الشكوري،2008،ص40)، إلا أن الصعوبات التي ميزت هذه الفترة على المستوى التشريعي، القانوني، وحتى المناخ السياسي المتأزم قد أثر بصورة سلبية على الجو العام للاستثمار ومن مشاركة الشباب.

لكن وبالرجوع للانتعاش الذي عاشته الجزائر بعد ارتفاع أسعار النفط مع بداية الألفية الجديدة، والبحبوحة المالية للدولة قد ساهم فيما بعد بتغذية الاستثمار الذي أصبح من نصيب الشباب ككتلة حيوية في المجتمع، فطرحت قضية تمكينهم اقتصاديا من خلال آليات دعم ومرافقة لإنشاء مشاريع خاصة بهم، في ظل تضاءل فرص حصولهم على مهن رفيعة ومريحة ماديا، الأمر الذي يساهم في تحقيق مستوى حياة أفضل من جهة، والعمل على إحياء الاقتصاد الوطني وتحقيق النمو المستدام، والمشاركة في مجالات عديدة من جهة أخرى.

ففي ظل برامج الإصلاح الاقتصادي التي تبنتها الجزائر كان لابد من البحث عن آليات جديدة ومداخل حديثة مساندة لإدماج الشباب في التنمية، لأجل ذلك أصبح تمكين الشباب اقتصاديا لقبول التحدي والمشاركة في البناء عن طريق المشاريع والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الضروريات الملحة خاصة للشباب المبتكر لمساهمته الفعالة في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي **كيف ساهمت السياسيات الحكومية التي انتهجتها الدولة الجزائرية بداية من سنوات التسعينيات في تمكين الشباب الجزائري اقتصاديا وتشجيع روح المقاولاتية لديهم؟.**

إجابة عن هذه الإشكالية تم اعتماد الفرضية الأساسية للدراسة: ترتبط الآليات الحكومية لدعم تمكين الشباب اقتصاديا بضمان سيولة لتمويلهم وإعفاءات ضريبية على عملهم.

وللإجابة عن إشكالية ورقتنا البحثية والتأكد من صحة الفرضية المطروحة، ارتأينا التفصيل في الدراسة من خلال المحاور التالية:

أولا: تمكين الشباب اقتصاديا: الفرصة وتفعيل المشاركة

ثانيا: المقاولاتية أو المقاولة

ثالثا: دور السياسات الحكومية في تمكين الشباب الجزائري اقتصاديا

رابعا: قراءة في السياسيات الحكومية المخصصة لتمكين الشباب الجزائري اقتصاديا

أولا. تمكين الشباب اقتصاديا: الفرصة وتفعيل المشاركة

تتضمن هذه النقطة جملة من المحددات التي على أساسها يتم توضيح مغزى التمكين الاقتصادي للشباب، بحيث أن رصد ومتابعة وضع الشباب يقتضي توفر مقومات وشروط تتحدد مسبقا حتى نكون بصدد تمكين حقيق للشباب كتوفر الفرص الاقتصادية، انخفاض نسب البطالة ...

1 . التمكين الاقتصادي للشباب

إذا ما بحثنا في أصل مفهوم التمكين فنجد أنه مستمد من الكلمة اللاتينية "potere" والتي تعني أن يصبح قادرا، كما يرجع أصل كلمة "empowerment" من اللغة الانجليزية فهو التعزيز والقوة، أما اللاحقة"ment" فتأتي بوصفها نتاج لعملية التقوية(قنوفي، 2014، ص301)، بمعنى كأنها صفة تلحق كلمة قوة فتزيدها متانة وترسيخا لمفهوم التقوية والتعزيز. يرتبط معنى التمكين بإعطاء القوة، أو منح السلطة سواء كانت قانونية أو معنوية، فالتمكين بذلك يعني جعل الفرد ممتلكا للقوة أو الحق للقيام بشيء معين يدخل في إطار سلطته.

وإذا ما نظرنا للجانب الاصطلاحي فيعني التمكين "عملية مستمرة متعمدة ومقصودة، تتمحور حول وضع المجتمع المحلي، تتضمن الاحترام والاهتمام بالمشاركة الجماعية التي يخول من خلالها للأفراد والجماعات فرصة الوصول والحصول على الموارد الأساسية والتحكم فيها، فالتمكين بذلك عملية إكساب الناس القدرة على التحكم في حياتهم وتحقيق المشاركة الديمقراطية في مجتمعاتهم" (Zimmernan, Perkins, 1995, p 570).

وفي نفس السياق، ترى **أماني قنديل** التمكين على أنه "عملية إعطاء الأفراد سلطة أوسع للمشاركة وإبراز قدراتهم في عملية صنع القرارات وممارسة الرقابة وتحمل المسؤولية، وتضيف أن التمكين هو إتاحة قدر من الحرية لصياغة الأهداف المستقبلية في إطار سلطة الفرد والذي يترتب عنه بالضرورة المسؤولية عن النتائج"(قنديل، 2008، ص98).

فالتمكين سيرورة مقصودة موجهة نحو فئات معينة في المجتمع، كما ربط التمكين بالمجتمع المحلي أي أن التمكين عموما يرتبط بتعزيز الفرص لتحقيق نقلة نوعية في حياة الأفراد والجماعات، الأمر الذي يكسبهم القدرة على تسيير ظروفهم والتحكم في مواردهم، فالتمكين بذلك يخرج من الإطار الضيق الذي يرى فيه إثبات للذات واكتسابا للثقة إلى العمل الجاد وتشجيع المشاركة والديمقراطية لتحقيق الرفاه الإنساني كل هذا يصب في خدمة المجتمع المحلي وتحقيق التنمية المجتمعية. فمن خلال توسيع خيارات الأفراد للمشاركة واتخاذ القرارات تتبلور مسؤوليتهم المجتمعية، فحينما يتاح للأفراد هامش من الحرية للمشاركة، ولإبداء الرأي وتحديد الأهداف بخصوص القضايا الأساسية التي تهمهم وتتعلق بحياتهم ومستقبلهم، فإن ذلك ينعكس إيجابا على سلوكهم وشعورهم بالانتماء، ويؤدي إلى رقابة ذاتية وتنمية حس بالمسؤولية عن النتائج المحققة .

تتعدد مجالات استخدام التمكين من التمكين القانوني، الاجتماعي، السياسي وحتى الاقتصادي، وما يهمنا في دراستنا هو التركيز على التمكين الاقتصادي وربطه بفئة محورية في المجتمع ألا وهي فئة الشباب.

يقصد **بالتمكين الاقتصادي:** عملية تغيير هياكل القوة الاقتصادية التي يعيش فيها الأفراد والذي يتطلب توافر ثقة الفرد بنفسه، وبقدراته وإمكاناته ومن ثم استعداده النفسي للاختيار بين البدائل المتاحة(سلامي، ببة،

2013، ص 50)، في حين **تمكين الشباب** عموما تعني التحكم في شروط الحياة الاجتماعية، الاقتصادية، السياسية والثقافية التي من شأنها المساهمة في مضاعفة قدرات الشباب لتحقيق ذاتهم، فعملية تمكين هذه الشريحة الهامة في المجتمع تشمل بادئ الأمر توعيتهم بطبيعة حقوقهم وتنمية الشعور لديهم بالملكية والقيادة للأعمال التنموية التي تمسهم كشباب وتمس المجتمع في آن واحد(شريف، 2015، ص 12).

في حين يشمل **تمكين الشباب اقتصاديا** على مجموعة من الإجراءات التي تتخذها الحكومة أو المنظمات من أجل تحسين أوضاع الشباب، وتوسيع قاعدة مشاركتهم لحصولهم على حقوقهم كأفراد مستقلين، ما يسهم في تفعيل دورهم ودمجهم في عالم الشغل. إن حصول الشباب على الإعداد والتدريب المهني المناسب، ليكونوا قادرين على دخول سوق العمل من أبوابه الواسعة، بمعنى حصولهم على التعويض المناسب عن الأعمال التي يقدمونها للمجتمع، ما يضمن لهم مستوى معيشي عال ويفتح أمامهم أفاق مشاريع عملية واقتصادية (عيسى، 2015، ص.ص 51-54).

2. مؤشرات تمكين الشباب

يعتبر الشباب في كل الشعوب والأمم المرآة العاكسة لوضع وواقع المجتمع، لكونها قضية متداخلة اقتصاديا، سياسيا، ثقافيا، اجتماعيا وتنمويا، ولأجل ذلك فإن محاولة رصد حقيقة مكانة الشباب في أي مجتمع تقوم على أساس مجموعة من المؤشرات والمعطيات التي تساعد في التعرف على موقع هذه الفئة من خلال(حساني، خوني، 2015، ص130):

- ✓ **المساهمة الاقتصادية:** من خلال قياس مستوى البطالة، مستوى الأنشطة الاقتصادية، الدخل من سوق العمل،
- ✓ **الفرص المتاحة اقتصاديا:** من خلال نوعية المشاركة الاقتصادية، نوعية الوظائف...،
- ✓ **المشاركة في اتخاذ القرار:** تظهر من خلال الفرص الوظيفية في القطاع الخاص، المشاركة في هياكل اتخاذ القرار الرسمي أو غير الرسمي، المساهمة في تحديد السياسات التي تؤثر في المجتمع،
- ✓ **التعليم:** نوعية التعليم، الفرص المتاحة لتطوير الشباب علميا وعمليا.

كما تساعد هذه المؤشرات في التعرف أيضا على واقع تمكين المرأة، فكما قلنا سابقا تعتبر هذه المؤشرات بمثابة قالب يمكن تطبيقه للتعرف على وضع كل الفئات في المجتمع كما يمكن إضافة الوضع الصحي أيضا عند الحديث عن تحسين أوضاع المرأة. وفي سياق الحديث عن التمكين الاقتصادي للشباب طرحت العديد من التحليلات التي ربطت مشاكل الشباب بمشاكل المجتمع ككل، إلا المدرسة النفعية التي اعتبرت أن مشاكل الشباب تختلف عن مشاكل المجتمع ولا ترتبط بالضرورة بمستوى الحكم الجيد، ويترتب على هذه النظرة إعطاء الأولوية للخدمات الموجهة للشباب عن طريق تسهيل انضمامهم لسوق العمل وليس الانضمام للأحزاب، بمعنى لتمكين الشباب لابد من المفاضلة بين أولويات السياسة العامة بشأن القضايا الأساسية التي تمسهم في مواجهة البطالة مثلا وإصلاح آليات سوق العمل، وحينها سيتم القبول بهامش ضيق من الحريات والمشاركة التي قد تتوسع فيما بعد تلقائيا بعد انخفاض المشاكل الاقتصادية وتوفر الموارد المالية (عيسى، مرجع سابق، ص59). فإذا كان تمكين الشباب يعني توسيع الإمكانات والقدرات لديهم للمشاركة، المفاوضة، التأثير وللتحكم، مع القدرة على مساءلة المؤسسات التي تؤثر في حياتهم، فالتعامل مع تطوير الشباب وتنميتهم منظور مركب وشامل(الصاوي، ص.ص60-64) ، فبمجرد توفير الفرص الاقتصادية للشباب أو بالأحرى خلق مناصب عمل لهم

دون توفير بيئة ملائمة لنشاطهم، وتشريعات مسهلة لأعمالهم تراعي حرية وكرامة الفرد، سيؤدي لفشل كل مساعي التمكين ولن تحقق التنمية أهدافها.

إن تمكين الشباب خاصة اقتصاديا يساهم في معالجة العديد من الاختلالات أو التقليص منها، كما هو الحال مع ظاهرة البطالة بحيث يساهم في جعلهم قادرين على تحمل المسؤولية وإنشاء أعمال خاصة بهم مما يساعد في تحسين أوضاعهم، كما أن تحقيق وصول الشباب إلى المشاركة الفعلية واثبات ذاتهم يساعد في تحقيق تنمية مستدامة وخلق فرص عمل جديدة لغيرهم من الفئات المجتمعية الأخرى. إن تمكين الشباب يعزز علاقة الشباب بذاتهم أولا وقبل كل شيء ويصحح نظرتهم لأنفسهم، فتتحول من الاعتمادية والتبعية إلى القدرة على القيادة والتحكم والذاتي ما يشجع على العمل الجاد والخلاق، دون أن ننسى الشعور بالاستقلال والحرية في طرح الخيارات واتخاذ القرارات، كما يساهم التمكين في انفتاح الشباب للتعلم واكتساب مزيدا من الخبرات التي تتعلق بنشاطهم وبيئة عملهم.

ومن هذا المنطلق، فإن تمكين الشباب اقتصاديا لا يخدمهم لوحدهم بمعزل عن المجتمع وإنما هو كل مركبة أجزاءه، خصوصا إذا ما سلمنا بأن التمكين الاقتصادي هو الواجهة والطريق نحو تمكين أشمل قد يكون سياسيا، اجتماعيا، قانونيا.، بحيث أن امتلاك الفرد لدخل محترم يقوي عزيمته ويكسبه الثقة بالنفس لإسماع صوته والدفاع عن قضاياه الأساسية التي تدفعه للمشاركة في ميادين أخرى، كما وان الحديث عن التمكين الاقتصادي يقودنا أيضا لفتح ملف آخر وهو تمكين المرأة ومحاولة القضاء على كل أشكال التمييز ضدها، وإدماج مقاربة النوع الاجتماعي في السياسيات والبرامج الحكومية، باعتبار أن المرأة هي الحلقة الأكثر ضعفا وفقرا في العالم فالحاجة لتمكينها اقتصاديا جد ملحة وتستدعي قراءات أخرى.

ثانيا .المقاولاتية أو المقاولة

1.مفهوم المقاولاتية

تنطوي **المقاولاتية** على جميع الوظائف والأنشطة والإجراءات التي ترتبط بإعطاء الفرص وإنشاء المنظمات، فالمقاولاتية عملية ديناميكية لأن المشاريع الخلاقة والمؤسسات الإبداعية الجديدة تظل في حركية دائمة وتتطور بمرور الوقت نتيجة نظام متعدد الفواعل والمتغيرات (Fayolle,Degeorge, 2012, p 11)

فالمقاولاتية بذلك عملية تسمح بإنشاء المشاريع والأعمال الخلاقة والتي تتسم بالابتكار في مجال عملها من خلال الخدمات أو المنتجات المقدمة، ويقصد بالفواعل التي من شأنها التأثير على بيئة الأعمال والتي تحكم عمل المؤسسات، خاصة في ظل بيئة تتسم بعدم التأكيد التغيير فيها هو الثابت الوحيد، ما يجعل المؤسسات أمام عمل دؤوب لضمان استمراريتها مع ارتفاع حجم المنافسة، التشريعات والإجراءات الإدارية، قوانين تسيير الموارد البشرية فهذه من المتغيرات التي تنعكس على عمل مؤسسات اليوم، وقد تطور مفهوم المقاولاتية حسب 3 مداخل كل مدخل يعتمد على زاوية تحليل معينة وهذا ما يتضح من خلال (Omrane, p.p 4-5):

- ✓ **المدخل الوظيفي:** يستخدم بكثرة في الميادين الاقتصادية ويطرح السؤال **ماذا (what)**، يجد أن جوهر المقاولاتية يكمن في إدراك واستغلال فرص جديدة في مجال المؤسسات في ظل استخدام مختلف الموارد التي تطرح للاستعمال ولإنتاج تركيبات جديدة.

- ✓ **المدخل الفردي:** يستخدم في الغالب الجانب النفسي والاجتماعي ويطرح السؤال **لماذا ومن (why and who)**، تعني المقاولاتية عملية تدريجية لخلق الإنسان (أي أنها تعنى بالإنسان وتركز على بناءه من خلال شروعه في العمل المقاولاتي)، فالمقاولاتية بذلك ثروة تنشأ من قبل الأفراد، يعملون للمحافظة عليها وتحمل المخاطر خصوصا تلك المتعلقة بالأسهم، الوقت، والالتزام بتقديم خدمات ومنتجات ذات قيمة مضافة حتى لو لم تكن المنتجات فريدة من نوعها إلا أنها قيمة وتظهر في عمل المقاول الذي يحرص على تأمين وتوظيف المهارات والموارد اللازمة لتحقيق ذلك.
- ✓ **المدخل الإداري:** القائم على العمليات المستخدمة في مجال العلوم الإدارية (التسيير) أو في نظرية المنظمات، ويطرح السؤال **كيف (how)**، يرى هذا المدخل أن المقاولاتية عملية تنطوي على خلق الفكرة، وتقييم القدرات الشخصية، واتخاذ القرارات والإجراءات المتعلقة بالحاضر والمستقبل، فالمقاولاتية ظاهرة خلق وتنظيم أشطة جديدة من خلال الفحص العلمي، لكيفية وبواسطة ماذا توجد الفرص لإنشاء خدمات في المستقبل، فهي بذلك عملية تنطوي على الاكتشاف، التقييم واستغلال الفرص.

يتضح من خلال المداخل ال3 أن زاوية تحليل كل منها لإعطاء تعريف محدد للمقاولاتية يختلف باختلاف المجالات الاقتصادية، الاجتماعية والإدارية، فالمدخل الاقتصادي يركز على الاستغلال الأمثل للموارد ودمج الفرص لتحقيق الأهداف المنشودة وهي إنتاج سلع وخدمات وهو روح المقاولاتية حسب هذا النموذج، في حين يركز المدخل النفسي والاجتماعي على الإنسان كوحدة للتحليل، فمن خلال العمل يبني الفرد ذاته أيضا ويخوض التحدي لتحمل المخاطر الناجمة عن حركية بيئة الأعمال، ولتحقيق قيمة مضافة لمنتجاته.أما المدخل الإداري فيركز على الإجراءات والعمليات التي تساهم في خلق العمل المقاولاتي، من جانبه الإداري كاتخاذ القرارات ، ومن جانب الاهتمام بالقدرات الشخصية من خلال امتلاك الفرد لمؤهلات تساعده على إنجاح عمله مع الرؤية التحليلية للحاضر والاستشرافية للمستقبل، وكما تعني المقاولاتية إنشاء أعمال أو مؤسسات جديدة، فإنها لا تقف عند هذا الحد ويمكن أن ترتبط بالحصول على الدعم للاستمرار في أنشطة قائمة أصلا من خلال حشد الدعم المالي والجهود البشرية.

ومن هنا فإن المقاولاتية تتضمن 4 أبعاد أساسية (Fayolle, Degeorge, Op.Cit, p 11):

- ✓ البيئة (environment)
- ✓ الأفراد (individuals)
- ✓ العملية أو الوظيفة (process)
- ✓ التنظيم أو المنظمة (organization)

بمعنى أن فالمقاولاتية تهتم بتحليل البيئة المناسبة لعملها، مع توفير المهارات اللازمة من موارد بشرية مؤهلة، والذي يتطلب التنظيم والقيام بمجموعة من العمليات أو الوظائف، كما يمكن القول في الأخير أن الاهتمام بالمقاولاتية مجال مفتوح ومتعدد التخصصات فهو اندماج لمداخل فكرية متعدد.

2.مفهوم المقاول:

إذا انتقلنا إلى تحديد تعريف **للمقاول** فقد اعتبره ماكس فيبر بأنه **المقاول المبدع**، فهو شخص مستقل يمتلك مصدر السلطة الرسمية من خلال دوره كمسير للمؤسسات (قوجيل، 2016، ص8).

وفي هذا السياق، تعددت المعاني المقدمة للمقاول حسب الباحثين والتي نوجزها في (جودي، 2015، ص21):

- ✓ حسب **"Cantillon"** المقاول هو صاحب رأس المال الذي يتحمل المخاطر الناجمة عن البيئة،
- ✓ حسب **" D. Mc Clellan "** المقاول هو الشخص الديناميكي الذي يخوض مخاطر محسوبة،
- ✓ حسب **"Knight"** المقاول هو الذي يتصرف على أساس توقعاته لتقلبات السوق، ويتحمل عدم التأكد في حركية عمل السوق.

ومما سبق ذكره وعموما فإن المقاول هو ذلك الشخص المستثمر لرأس ماله لأجل تأسيس عمل له يتحدى من خلاله العراقيل والصعوبات، يعمل لإدارة مؤسسته مستخدما في ذلك قدراته وإمكانية المعرفية، فهو الشخص القادر على مزج الموارد المادية والفكرية لدخول عالم الأعمال وتحمل النتائج المترتبة عن ذلك.

ثالثا . دور السياسات الحكومية في تمكين الشباب الجزائري اقتصاديا

يعتبر التعليم المقاولاتي أساسيا قبل تمكين الشباب اقتصاديا، بحيث أن تدريب الشباب للمشاركة الاقتصادية والاجتماعية يستدعي بادئ الأمر تلقينهم الأساسيات وتعزيز وعيهم المقاولاتي، وإحاطتهم بكيفية تأسيس وتطوير الأعمال، من خلال تقوية الأنشطة الرامية إلى تنشيط الفكر والسلوك المقاولاتي والإبداعي لديهم، بمعنى تعليمهم التصرف والاستجابة للظروف المحيطة على طريقة رجال الأعمال وهذا هو جوهر تمكينهم اقتصاديا للعمل الذاتي. وقد انتقل هذا التفكير للجزائر مع بداية التسعينيات أين تم تشجيع العمل المقاولاتي خاصة لدى فئة الشباب وهذا ما يظهر من خلال السياسات الحكومية المتبعة لتشجيع الاستثمار وإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومن ثم فإن دور السياسات الحكومية الجزائرية في تمكين الشباب اقتصاديا وتسهيل استثماره تظهر من خلال:

- ✓ تقديم حوافز ضريبة و تهيئة أرضية متينة لاستئناف المشاريع الشبابية.
- ✓ مرافقة الشباب عن طريق برامج التدريب والتكوين لمتابعة سير أعمالهم حتى يصبحوا قادرين على إدارتها لوحدهم.
- ✓ زيادة نسب إشراك الشباب في سوق العمل و بيئة الأعمال ما ينعكس إيجابا على النمو الاقتصادي للدولة.
- ✓ تسيير وتقنين الدولة لعمل المقاولات الشبابية مما يساهم في انتقال الشباب إلى الاقتصاد المنظم الذي يساهم في الارتقاء بجودة المشاريع، ويفتح المجال أمام الشباب لتنظيم أنفسهم وتحديد أهدافهم بدقة .
- ✓ دمج الشراكات وإدخال التكنولوجيا نتيجة تعامل الشباب مع المحيط، وفي إطار العلاقات الاعتمادية بين المؤسسات المحلية والأجنبية ما يؤدي لتوسيع نطاق الأعمال واكتساب الخبرة.

وقد شجعت الدولة الجزائرية إنشاء واستحداث المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من قبل الشباب، وقدمت لهم تسهيلات لضمان سلاسة تحكمهم وعملهم نظرا لحداثة تجربتهم، بحيث تقدر نسبة القوة الشبابية كقوة عمل في الجزائر حسب إحصائيات تقرير النشاط، العمل والبطالة لسنة 2018 ما يعادل حسب الفئة (office national des statistiques, 2018, p3):

- ❖ فئة الشباب بين سن 15-24 تمثل نسبة 41.9%

- فئة الشباب بين سن 25-34 تمثل نسبة 60.3%

وقد بلغ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب إحصائيات 2017 ما يوضحه الجدول أدناه:

جدول رقم (1): تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 2015-2017

السنة	2015	2016	2017
عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنشأة	934569	1022621	1060289

المصدر: Ministère de l'industrie et des Mines, bulletin d'information la PME, n31, Novembre 2017,p 7

يوضح الجدول أعلاه أن الارتفاع الهائل في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي في غالبيتها من تسيير الشباب، تنشط في مختلف القطاعات الفلاحة، الصناعة، النقل، الطاقة والمناجم، الصيد البحري...، الأمر الذي يساهم في دفع عجلة الاقتصاد الوطني من خلال توفير فرص عمل أخرى للشباب، إلا أن الملاحظ لعمل هذه المؤسسات غالبا ما يجد تشكيلتها يغلب عليها الطابع العائلي في التوظيف، ونظرا لحداثة الشباب في العمل الاقتصادي قد تفشل هذه المؤسسات لعدم وجود منافسة على المنتوج المحلي.

1.الآليات الحكومية لتمكين الشباب الجزائري اقتصاديا:

إن المتابع للوضع الاقتصادي الجزائري يتفطن إلى أن السياسات والاستراتيجيات التي وضعتها الدولة الجزائرية لم تكن غايتها ولا حتى تفكيرها في تمكين الشباب اقتصاديا بادئ الأمر، بقدر ما كانت مهمتها الأصلية البحث عن حلول لامتصاص ظاهرة البطالة وحث الشباب بعد ذلك على العمل أو إنشاء مؤسسته الخاصة، أو حتى منحه فرصة عمل مؤقتة لحين إدماجه نهائيا في سوق العمل، وقد بدأ بعد ذلك تفعيل عدة آليات لتحقيق استقلالية الشباب في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال:

أ/ دعم تشغيل الشباب : نص المرسوم الرئاسي 96-234 المتعلق بدعم تشغيل الشباب في مواده على (ج.ج.د.ش، د.ت.ش، 1996، ص.ص11-12) :

- ✓ تشجيع الشباب ذوي المشاريع على إحداث أنشطة إنتاج السلع والخدمات،
- ✓ تشجيع كل أشكال الأعمال والتدابير الرامية إلى ترقية تشغيل الشباب لاسيما من خلال برامج التكوين، التشغيل والتوظيف،
- ✓ لا يتجاوز مبلغ الاستثمارات المنصوص عليه في هذا المرسوم 4 ملايين دينار جزائري.

يستفيد ذوي المشاريع من إعانة من الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب المنصوص عليه في المادة 16 من قانون المالية التكميلي لسنة 1996 وتشمل الإعانات أشكال عديدة:

- ✓ على شكل قروض غير مكافأة تخصص لإتمام مستوى الأموال الخاصة بالاستفادة من قروض بنكية،
- ✓ تخفيض نسب الفائدة بالنسبة للقروض البنكية المحصل عليها،
- ✓ التكفل بالمصاريف المحتملة بالدراسات و الخبرات في إطار مساعدة الشباب ذوي المشاريع ،

- ✓ يمكن أن تمنح الدولة بشروط نفعية امتيازات أراض ملك للدولة للاستثمارات التي ينجزها الشباب ذوو المشاريع.

ب/ الصندوق الوطني للتامين عن البطالة (CNAC)

أدخل المشرع الجزائري نظام التأمين عن البطالة ضمن الخطة الاجتماعية التي يلجا لها المستخدمون عند تقليص عدد العمال، وعلى إثر ذلك أنشأ الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بموجب المرسوم التشريعي رقم **09/94** الصادر سنة **1994** المتضمن الحفاظ على الشغل وحماية الأجراء الذين يفقدون عملهم بصفة لاإرادية(ج.ج.د.ش. إ.ص.و.ت.ب، 1994، ص.ص 3-4) ، ولم يتوقف دور الصندوق على التكفل بالعمال المسرحين لأسباب اقتصادية، وإنما أصبح يلعب دورا فعالا في دعم التشغيل، وقد أرسى المرسوم التنفيذي **94-188** الصادر سنة **1994** مهام الصندوق كما ونصت المادة **5** منه(ج.ج.د.ش.م.ص، 1994، ص7):

مساهمة الصندوق في نطاق مهامه وبالاتصال مع المؤسسات المالية والصندوق الوطني لترقية التشغيل في تطوير الأعمال لفائدة البطالين من خلال:

- ✓ تقديم المساعدة للمؤسسات التي تواجه صعوبات في أعمالها من أجل المحافظة على مناصب الشغل".
- ✓ وبعد تعديل القانون الأساسي للصندوق الوطني الصادر بموجب المرسوم التنفيذي رقم **99-37 سنة 1999**أصبح للصندوق دور المساهمة في إعادة إدماج البطالين من خلال برامج(ج.ج.د.ش،ق.ص.و.ت.ب، 1996، ص.ص 4-5):
- ✓ " المساهمة في تمويل الأعمال التي تدخل في إطار القرض المصغر.
- ✓ إمكانية المساهمة في تمويل إحداث نشاطات من طرف المرشحين للاستفادة من التأمين عن البطالة"

وقد كلف الصندوق بمهام أخرى بموجب المرسوم التنفيذي **04-01** الصادر سنة **2004** والذي تضمن نقطة مهمة تثري رصيد الصندوق جاءت في المادة الأولى من المرسوم آنف الذكر ما يلي (ج.ج.د.ش،ص.و.ت.ب، 2004، ص5):

" إمكانية المساهمة في تمويل إحداث نشاطات السلع و الخدمات من طرف البطالين البالغين مابين 35-50 سنة لاسيما عبر منح قروض غير مكافأة "، ولأجل تجاوز الدور الوحيد الجامد للأداء وتحسين القابلية للعمل، عمل ص.و.ت.ب وبالشراكة مع المؤسسات الوطنية المكلفة بالتكوين المهني على منح العمال فرصة ل:

- ✓ تحسين مؤهلاتهم المهنية ومساعدتهم في إعادة الإدماج في سوق العمل .
- ✓ تطوير التكوين وتصميم برامج بيداغوجية تتأقلم مع عالم الشغل، وقد وقع الصندوق عدة اتفاقيات مع وزارة التكوين المهني والمركز الوطني للتعليم المهني عن بعد من أجل تشجيع تعدد المهن(بلحسن، الجزائر، 2016).

وقد بلغ عدد المشاريع الممولة من قبل الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة حسب إحصائيات 2010-2016:

جدول رقم(2): تطور المشاريع الممولة من الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة2010-

السنة	عدد المشاريع الممولة	أثر الشغل
2010	7465	15804
2011	18490	35953
2012	34801	59125
2013	21412	41786
2014	18823	42707
2015	15449	37921
2016	8902	21850

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء، الجزائر بالأرقام : نتائج 2014-2016، تقرير رقم 47، نشرة 2017، ص 13.

ج/الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب : (ANSEJ)

لقد تم إنشاءها بموجب المرسوم التنفيذي 96-296 والذي حدد قانونها الأساسي، تضطلع الوكالة بتقديم جملة من الخدمات (ج.ج.د.ش،و.و.د.ت .ش، 1996، ص.ص 12-13):

- ✓ تضع تحت تصرف الشباب ذوي المشاريع كل المعلومات التشريعية والتنظيمية المتعلقة بنشاطهم،
- ✓ تدعم و تقدم الاستشارة و ترافق الشباب ذوي المشاريع،
- ✓ تقوم بمتابعة الاستثمارات التي ينجزها الشباب ومساعدتهم في مسار التركيب المالي وتعبئة القروض،
- ✓ تشجع كل أشكال ترقية تشغيل الشباب من خلال برامج التكوين والتوظيف،
- ✓ تبرم اتفاقيات مع كل هيئة أو منظمة أو مؤسسة، يتمثل هدفها في انجاز برامج التشغيل للشباب لدى المستخدمين العموميين أو الخواص .

وقد ساهمت التدابير الجديدة التي تم اعتمادها من طرف الحكومة بتاريخ 22 فيفري 2011 والتي تتضمن خفض نسبة المساهمة الشخصية للشباب من 10% إلى 2%، ومن 5% إلى 1%، وقد ارتفع عدد طالبي قروض أونساج من ربع مليون سنة 2011 إلى أضعاف ذلك، وستمول الوكالة خلال سنة 2016 ما يفوق 60 ألف مشروع نظرا للغلاف المالي الضخم الذي رصدته الدولة للوكالة والمقدرب292 مليار دينار، ويوضح الجدول أدناه المؤسسات الشبابية المستحدثة من قبل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب .

جدول رقم(3): المؤسسات المنشأة من خلال المؤسسة الوطنية لدعم تشغيل الشباب 2000-2016

السنة	عدد المشاريع الممولة	أثر الشغل
2000	10359	28735
2001	7279	20152
2002	7087	19631
2003	5664	14771
2004	6691	19077
2005	10549	30376
2006	8645	24500
2007	8102	22685
2008	10634	31428
2009	20848	57812
2010	2264	60132
2011	42832	92682
2012	65812	129203
2013	43039	96233
2014	40856	93140
2015	23676	51570
2016	11262	22766

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء، الجزائر بالأرقام : نتائج 2014-2016، مرجع سابق، ص 14.

يتبين من خلال الجدول أعلاه الإقبال الكبير على الوكالة وارتفاع الطلبات والمشاريع الممولة التي ساهمت بخلق مناصب عمل لا بأس بها، خصوصا إذا أخذنا بعين الاعتبار أنها تستهدف الفئات الشبابية من 19-40 سنة، لكن هل استطاعت فعلا هذه الوكالة من تمكين الشباب اقتصاديا؟

د/ الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI):

تمثل عملية مرافقة الاستثمار هدفا أساسيا للدولة، وفي هذا الصدد تم إنشاء الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار في عام 2001 بموجب الأمر 03/01 والمتعلق بتطوير الاستثمار، تمارس الوكالة مهام أساسية زيادة على الحوافز الضريبية و الجمركية تضمن الوكالة(ج.ج.د.ش، ت.إ، 2001، ص.ص 5-6.):

- ✓ تطبيق النسبة المخفضة في مجال الحقوق الجمركية فيما يخص التجهيزات المستوردة،
- ✓ الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة فيما يخص السلع و الخدمات التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار،
- ✓ كما تتضمن أيضا تسهيلات استثنائية تخص الاستثمارات التي تنجز في المناطق التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من الدولة .

هـ/ الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ENGEM):

ضمانا لاستمرار الاستثمار وتشجيع الشباب، أنشأت الدولة بموجب المرسوم التنفيذي14/04 الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، والتي اضطلعت مهمتها الأساسية في(ج.ج.د.ش، إ.و.ت.ق.م، 2004، ص.ص 8-9) :

- ✓ منح قروض بدون مكافأة
- ✓ تدعيم المستفيدين وتقديم الاستشارة لهم
- ✓ متابعة انجاز المشاريع والمشاركة في تحصيل الديون في آجالها .

جدول رقم(4): حصيلة المشاريع الممولة من قبل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر من 2005-2016

السنة	عدد المشاريع الممولة	عدد المناصب المنشأة
2005	3329	4994
2006	22221	33331
2007	17231	25847
2008	42099	63148
2009	60734	91101
2010	51956	77934
2011	107611	161417
2012	146427	219641
2013	110702	166053
2014	117543	176315
2015	84101	126152
2016	21363	32045

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء، الجزائر بالأرقام: نتائج 2014-2016، مرجع سابق، ص 13.

رابعا /قراءة في السياسيات الحكومية المخصصة لتمكين الشباب الجزائري اقتصاديا:

إن تمكين الشباب الجزائري اقتصاديا لا يتم بمجرد إتاحة تسهيلات مالية له، أو تسخير آليات أو مؤسسات تساعده على إنشاء المشاريع، وإنما يحتاج إلى تعزيز انتماءه ومشاركته بصورة فعلية وفعالة والاستفادة من خدماته، فالدولة الجزائرية بحاجة إلى تنمية قدرات الشباب العلمية والعملية من خلال تشجيع التعليم المقاولاتي وترسيخ في أذهان الشباب أهميتهم كفاعل في المجتمع وليس كرقم صعب في معادلة التنمية فقط، من خلال المشاركة في تحديد الأولويات وصياغة الفرضيات الأساسية التي قد تساعد في حل القضايا التي تهمه، إن تمكين الشباب عامة يقتضي الوقوف عند مشاكلهم ومعالجتها ولما لا إدراجهم في حلها .

إن ربط المقاولاتية بالشباب الجزائري الذي يعتبر في أي مجتمع سلاح ذو حدين إذا ما أحسن استثماره نصبح أمام قوة بناءة، أما إذا غيب وهمش صار قوة هدامة تعرقل التنمية، ولأجل ذلك يرتبط تمكين الشباب اقتصاديا دوما بالعمل المقاولاتي يعطي دفعا للاقتصاد وتحقيقا لذاتهم من خلال العمل الجاد والابتكاري، خاصة إذا ما نجحوا في تسيير مؤسساتهم بأنفسهم ولقوا الدعم والمرافقة من خلال حاضنات الأعمال أو هياكل أخرى لها نفس المهام

علينا أن نقر بأن الآليات المستحدثة في ظل السياسات الحكومية لضمان إشراك الشباب في سوق العمل وضمان تمكينهم اقتصاديا، ما هي إلا سياسيات ظرفية خصوصا في ظل الفترة التي نشأت فيها والظروف التي أحاطت بها إذ تفتقر للنظرة بعيدة المدى، برزت كرد فعل واستجابة لضغوط داخلية (ارتفاع معدلات البطالة) وخارجية (من صندوق النقد الدولي) لمعالجة الاختلالات في سوق العمل، وبالرغم من تطور العمل المقاولاتي في الجزائري والذي يظهر من خلال تطور وحجم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلا أنها لا تعد كافية أبدا لتغطية النقص في تمكين الشباب اقتصاديا خاصة اليوم بعد قرابة 20 سنة أو أكثر من بداية نشاطها.

فمن خلال التجربة التي خاضتها الدولة الجزائرية منذ التسعينيات لغاية اليوم في مجال دعم الفرص الاقتصادية للشباب الجزائري يتبين ما يلي:

تتضمن بعض الآليات شروط تعجيزية للشباب تتخللها بعض التناقضات والنقائص، وتفتقر لتسيير مدروس، بحيث تركز على الفئة الشبابية من 35 سنة فما فوق (كالصندوق الوطني للتامين عن البطالة مثلا)، فما مصير الفئة الأقل من 35 سنة وما محلها من هذه الآليات؟ صراحة ليس لها أي محل، بالرغم من توفر الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب التي تركز علة فئة 19-40 سنة لكن تبقى سبل عملها لا تخضع للمراقبة والتقييم، إن الدولة التي اعتبرت هذه الآليات كمحفز للشباب أصبحت في بعض الأحيان محبطة له، بحيث تشترط بعض البرامج كالقرض المصغر مساهمة بنسبة 10% + توفر الشباب على مكان سكني خاص وهو أمر بالغ الصعوبة بالنسبة للشباب البطال، وبالتالي تهمل البرامج أكثر فئة حساسة في المجتمع الجزائري خصوصا خريجي الجامعات والمعاهد الذين ينهون دراستهم كأكثر تقدير في سن 25 هل ينتظرون مدة 10 سنوات لبدء العمل ولكسب منزل خاص؟ خصوصا أمام تضاءل فرص الحصول على منصب عمل، كما تحد هذه الشروط من مشاركة الشباب وتؤدي إلى ترددهم من التسجيل في الوكالات بسبب شرط المساهمة الشخصية للحصول على قروض لبدء المشاريع بنسب معينة، فإذا كان الشباب بطالا عن العمل وليس له أي مصدر دخل من أين يحصل وكيف يتدبر أمر المساهمة الشخصية؟

إن هذه الآليات تفتقر لسياسات تسيير حيوية وأدوات عمل فعالة وفعلية، تفتقر لدراسات السوق التي من شانها توعية الشباب وتوجيههم نحو نشاط مهني معين ومناسب، ضف على ذلك نقص المرافقة والمتابعة خصوصا باعتبارهم حديثي العهد في النشاط المقاولاتي، إذ وبالرغم من تفعيل دور ما يعرف بحاضنات الأعمال إلا أنها لم تستطع لحد الآن تغطية نسبة أكبر من المتابعة والمرافقة، دون أن ننسى دور التعليم والبرامج التدريبية التي نص عليها القانون لكنها لم تفعل وبالتالي تفتقد الآليات لرؤية حول التعليم والتدريب المقاولاتي ما ساهم في ارتفاع المؤسسات الشبابية المفلسة سنويا.

ومن جهة أخرى، هذا لا يلغي مجهودات الدولة للاستثمار في الشباب لكنها تبقى جهود محتشمة لم تستكمل مسارها فإذا ما أخذنا بعين الاعتبار القانون المنظم للصفقات العمومية الذي حدد نسبة 20% كحصة مؤسسات الشباب ضمن المشاريع العمومية (ج.ج.د.ش، ق.ص.ع،2012)، يتضمن كوتا لتدعيم مقاولات الشباب التي تم تأسيسها وفق إحدى آليات التشغيل : الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، لكن الملاحظ هنا ما مصير المؤسسات الشبابية التي تم استحداثها من خلال الآليات الأخرى كالوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر؟، فإذا كان هذا القرار سيمكن المؤسسات المصغرة من الحصول على فرص للمشاركة في المشاريع العمومية إلا انه قد كرس التناقض الذي ينعكس سلبا على الشباب.

في الحقيقة وأكثر أي وقت مضى تشهد الجزائر تهميشا لفئات شبابية مثمرة، ولا تزال بعيدة جدا عن تمكين الشباب اقتصاديا خاصة الفئات دون 35 سنة، الأمر الذي يدفع بهذه الفئات للهجرة بحثا عن إثبات الذات وطمعا في مستقبل أفضل، الأمر الذي يضعنا أما إشكالية أخرى وهي نزيف الأدمغة.

الخاتمة:

يتبين من خلال هذه الدراسة أن الحكومة الجزائرية قد اكتفت بمحاولة التقليص من معدلات البطالة، وضمان زيادة فرص عمل الشباب، فبالرغم من آليات الدعم والمرافقة التي أوجدتها لمتابعة الشباب في مسارهم لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتحقيق تمكين اقتصادي فعال، لم يكن كافيا لمعالجة النقص، خصوصا مع أزمة النفط إذا ما استمرت الأسعار في الانخفاض حينها ما مصير هذه الآليات وما مصير الشباب المستثمر، كيف ستسير المرحلة اللاحقة، وما لا يخفى على أحد أن هذه السياسات تفتقر إلى أرضية متينة وللنظرة الاستشرافية فلابد من البحث عن بديل .

إن الفجوة الأساسية في مسار السياسات الحكومية الجزائرية، تكمن في النظام التعليمي الذي دوما ما يفصل بين سوق العمل ومخرجات التعليم، الأمر الذي يساهم في ارتفاع نسب البطالة وتفكير الشباب للهجرة بحثا عن مستقبل أفضل، مما يتسبب في تخريب الاقتصاد الوطني واختلال التنمية، فتمكين الشباب فعليا لم يطرح على أرض الواقع لأن الشباب أصلا لم يشارك في صنع السياسات التي تمس مصيره، لأجل ذلك فإن ضمان تمكين اقتصادي فعال للشباب الجزائري يقتضي:

- ✓ ربط المحيط التعليمي والجامعات بسوق العمل، وإدراج مقاييس حول ثقافة التمكين الاقتصادي والعمل المقاولاتي التي تساعد على تحفيز الشباب لخدمة الاقتصاد الوطني.
- ✓ إسقاط القيود، الإجراءات والعمليات البيروقراطية، التي تحول دون مشاركة الشباب في المنافع الاقتصادية ، وتحول دون استفادتهم من قروض إنشاء المشاريع.
- ✓ تشجيع ثقافة تسيير المؤسسة لدى الشباب من خلال التسهيلات والمتابعة عن طريق التكوين

قائمة المراجع:

1/باللغة العربية:

1- ج.ج.د.ش. م.ت 96-296. (1996).إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

2- ج.ج.د.ش. م.ت94-188. (1994). يتضمن القانون الأساسي للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة.

3- ج.ج.د.ش. م.ر96-234. (1996) دعم تشغيل الشباب.

4- ج.ج.د.ش.م. تش 94-09 .(1994). المتضمن الحفاظ على الشغل وحماية الأجراء الذين يفقدون عملهم بصفة لاإرادية.

5- ج.ج.د.ش.م.ت 99-37 (1999) المتضمن القانون الأساسي للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة.

6- ج.ج.د.ش، أمر 03/01. (2001)يتعلق بتطوير الاستثمار.

7- ج.ج.د.ش، م.ت 14/04. (2004).يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وتحديد قانونها الأساسي.

8- ج.ج.د.ش، م.ت 04-01.(2004). القانون الأساسي للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة.

9- ج.ج.د.ش، م.ر(2012)، قانون الصفقات العمومية.

10- جودي، م.ع. (2015). نحو تطوير المقاولاتية من خلال التعليم المقاولاتي، (أطروحة دكتوراه غير منشورة)، جامعة محمد خيضر (بسكرة)، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير.

11- حساني، ر، خوني، ر.(2015). التمكين الاقتصادي للمرأة كمدخل لتطوير المقاولاتية النسائية: إطلالة على حالة الجزائر، مجلة دفاتر اقتصادية(جامعة الجلفة)، المجلد 6، العدد.1

12- الديوان الوطني للإحصاء، الجزائر بالأرقام: نتائج 2014-2016، تقرير رقم 47، نشرة 2017، موجود على الرابط: www.ons.dz.

13- سلامي، م، ببة، إ.(2013). المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداة للتمكين الاقتصادي للمرأة في الجزائر، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد3.

14- شريف، ن.(2015). دور وسائل الإعلام في تعزيز وتسويق الفرص الاقتصادية للشباب، في كتاب التمكين الاقتصادي للشباب في ظل اللجوء السوري، الطبعة1. عمان: مؤسسة كونراد أديناور ومركز مساواة لتنمية المجتمع المدني.

15- شيبي، ع.ر، الشكوري، م.(2008) سوق العمل بالجزائر وأثر السياسيات الاقتصادية التجميعية على معدلات البطالة، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية (المعهد العربي للتخطيط)، المجلد 10، العدد 2.

16- الصاوي، ع، دليل المشرع العربي لتمكين الشباب، تقرير صادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والاتحاد الكشفي للبرلمانيين العرب، موجود على الرابط ، تاريخ المراجعة 2018/08/20 على الساعة 16:38:

http://parliament.gov.sy/SD08/msf/143231565-pdf

17- قنديل، أ.(2008).الموسوعة العربية للمجتمع المدني. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

18- قنوفي، و.(2014) مفهوم التمكين في عملية التنمية الإنسانية، مجلة البحوث السياسية والإدارية، جامعة الجلفة، المجلد3، العدد1.

19- قوجيل، م.(2016). دراسة وتحليل سياسات دعم المقاولاتية في الجزائر: دراسة ميدانية، (أطروحة دكتوراه غير منشورة)، جامعة قاصدي مرباح(ورقلة)، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير.

20- محمد عيسى، ن.(2015). دور الإعلام المرئي في تمكين الشباب للمشاركة المجتمعية: دراسة تحليلية تقويمية لبعض برامج القناة الفضائية السورية، (أطروحة دكتوراه غير منشورة)، جامعة دمشق، كلية التربية.

21- بلحسن، ف. (2016)، ملحقة بالمديرية مكلفة بخلية التكوين، في الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، مقابلة حول موضوع التكوين الذي يقدمه الصندوق، الأبيار.

2/باللغة الأجنبية:

22- Fayolle, A, Degeorge, J-M(2012), Dynamique entrepreneuriale : le comportement de l'entrepreneur, 1er édition. Bruxelles : Groupe de Boeck s.a.

23-Ministère de l'industrie et des Mines(2017) , bulletin d'information statistique de la PME, n31, sur le site : www.mdipi.gov.dz.

24-Noah Webster, An American dictionary of the English language, p2263, available online: http://internationalauthorizedversion.com/IAVEdition1828NoahWebsterDictionary.pdf viewed on the 05/08/2018 at 14:45

25- Office National des Statistiques,(2018). Activité, emploi et chômage en avril 2018, rapport n 819, sur le site www.ons.dz .

26- Omrane, A, Les compétences entrepreneuriales et les processus entrepreneurial : une approche dynamique, vue le 20/08/2018 à 18 :53 online

http://strategie-aims.com/

27-Perkins, D , Zimmernan, M.A.(1995) Empowerment theory, research and application. American Journal of Community Psychology, vol 23, n 5.